

لان الشبهة في الوجود الثالث زيادة غير عاملة ومع هذا الوجود عينه ليس
 ارتفاع الاسم بل هو من وجه الوجود السنة التي نقصا عليها والفرق ما
 عليها مجال **قوله** والما المعرفة فلا تقع بعدها المرفوعة اعلم ان المرفوعة
 المنكحة اذا صلها النسخ الشارح وذلك لا يتأتى مع التعريف فلم يوضحها
 على المعرفة فلم يتوصلوا الى ان الوجود هناك كما قالوا اما زيد عندك ان جابري
 منه فمع ضرورة الشرح والذي كثر في الكلام التكرار في الوجود عندك لا علم
 وانما جاء بهما من حيث العلم السؤال بخوان حال الوجود عندك اسم عرف فتقول
 الوجود عندك ولا علم ولا معرفة لا يعنى ان ذلك الاسم فاذا قيل زيد عندك
 كان الجواب لاى الاصل لذلك وحكم المنكحة المتصل بينهما وبين
 الاحكام المعرفة في الحجاب المرفوع والتكرار في الوجود لا يصل الى الامرات **قوله**
 والحروف العاملة في المضارع تسعة اعلم ان الاصل في نواصب
 المضارع هو ان المصدرية كما يجب ان تقوم قولا وانما عكس ذلك
 بهما ان الناصبة المشددة لفظا ولان الجمل بعد ما في تاويل المرفوع
 قوله كذا اجبت ان تقوم هي قولا كما يقال بلغة ان زيد يقوم في
 ويل بلغة قياها واما انما فمما قلت عليها في العن لا تسبق اللفظ
 كما

كما انما ان لا تسبق اللفظ وحكي عن الخليل ان الحرف الناصب هو ان نوب
 والبساطة لا ينصب على الا وهو محضت والاكثر من على خلاف **قوله** ولن
 لتأكيد النفي في المستقبل فتقول لا افعل فاذا روت انما كسبت قلت ان
 افعل غدا ولا يجوز ان افعل الآن وعند الخليل اصله لان تخفيف النسخ
 وسقطت الالف لا تقايم مع النون ال كسبة وصاحب الكتاب
 يجعله فابا السه وقد زعموا قول الخليل يجوز اما زيد افعل انما
 كان الصلة لان ما تقدمه شي مما في حيزه وهذا الابدان لان الحروف
 احكامها ومعناها عند التركيب لا ترون ان لو اذركت مع البطل معنى
 لو ومعنى لا وجدت معنى التخصيص لو لو لا اخر شي وفي هذا اكثر الالف
 المركبة نحو هذا وعند الامراء اهلها لا تقايمت النون من الالف **قوله**
 قال ان ان نصيبا تباير بسبب الالف لا ما جاز في الفعل نحو
 افعل ما وقت كذا وقد جاز بدليل قوله مع لن اللفظ حتى يأتى الى
 ابي **قوله** وكسب الخليل اعلم ان كسب يكون حرفا وقد يكون ناصبا فان
 كان الاول فالضمة تنصب بعد ما بضمها ان يكون كسب ناصبا
 لان الجاز لا يصل النصب اليه كسب يكون حرفا استلاما ليعلم كسب

195